الأمم المتحدة S/2016/396

مجلس الأمن

Distr.: General
27 April 2016
Arabic
Original: English

التقرير الثالث للأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إليّ، في الفقرة ٧ من قراره ٢٢٣٣ (٢٠١٥)، أن أقدِّم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التقدم المحرز صوب الوفاء بالولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة). ويغطي هذا التقرير أهم التطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/77).

ثانيا - موجز لأبرز التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة وقوات الحشد الشعبي والقوات القبلية بنجاح حملتها العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) بدعم من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وركزت العمليات على توسيع نطاق السيطرة في الأنبار، بما في ذلك وسط الرمادي، فضلا عن توطيد السيطرة على المناطق المحررة في محافظتي صلاح الدين ونينوى. وفي الوقت نفسه، تجري التحضيرات لاستعادة المناطق التي لا تزال تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الموصل.

٣ - وفي شباط/فبراير، وفي محاولة لتهيئة ظروف أفضل للإصلاحات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الإصلاحات الهادفة إلى مكافحة الفساد، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي خطة لتعيين أعضاء السلطة التنفيذية فقط على أساس الكفاءة والخبرة التقنية بدلا من الحصص المحددة من قبل الأحزاب. واتُخذت هذه المبادرة الرامية إلى القيام على نحو شامل

290416 280416 16-06524 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بإعادة بناء الحكومة في الوقت الذي ظل فيه العراق يعاني من صعوبات اقتصادية ومالية حادة، تُعزى جزئيا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. وفي الوقت نفسه، ازدادت المظاهرات الشعبية المؤيدة للإصلاحات ولتدابير مكافحة الفساد. وفي ٣١ آذار/مارس، عرض رئيس الوزراء قائمة المرشحين على مجلس النواب، وطلب إليه الموافقة عليها أو رفضها أو تعديلها. ومنذ ذلك الحين، أرجأ مجلس النواب التصويت على القائمة عدة مرات بسبب خلافات على القائمة المقترحة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، عرض رئيس الوزراء على البرلمان قائمة منقحة تضمنت ١٤ من التكنوقراط للحكومة، بما في ذلك بعض الأسماء المقترحة من جانب الأحزاب السياسية. واستجابة لذلك، قدم ١١٢ عضوا برلمانيا التماسا من أجل ''مقاضاة الرئاسات الثلاث''، جاء فيه أن القائمة المنقحة لا تفي بمطالب الشعب.

٤ - وفي إقليم كردستان العراق، استمر الجمود السياسي بين الأحزاب، مما منع أداء برلمان إقليم كردستان لوظائفه. وبالإضافة إلى محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، تواجه المنطقة أيضا تحديات إنسانية واقتصادية ومالية خطيرة، يفاقمها استمرار الخلافات بشأن صادرات النفط وتقاسم الإيرادات مع الحكومة الاتحادية.

باء - الحالة السياسية

٥ - في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، التمس رئيس الوزراء دعم مجلس النواب للشروع في خطته لتشكيل حكومة ''تكنوقراط''، وهي خطة أيدها المشرّعون بشرط أن يواصل الوزراء الجدد تنفيذ الاتفاق السياسي الوطني والإصلاحات. وأعرب زعيم كتلة الأحرار مقتدى الصدر عن تأييده القوي لإعادة هيكلة الحكومة وأصدر تعليمات إلى مؤيديه بدعم المظاهرات العامة المؤيدة للإصلاحات. وأصدر خطته للإصلاح في ١٣ شباط/فبراير، وحدد لرئيس الوزراء مهلة ٤٥ يوما لاختتام العملية. وعلى إثر القرار الذي اتخذه آية الله العظمى علي السيستاني بالامتناع عن المناداة علنيا بالإصلاح، ازداد بروز دور الصدر في حركة تأييد الإصلاح ومكافحة الفساد.

٦ - وعلى الرغم من إعراب جميع الكتل السياسية عن دعمها الشكلي لإعادة هيكلة الحكومة، فإنها ما زالت تختلف بشأن عدد من الجوانب، وقد دعت رئيس الوزراء إلى عقد مشاورات واسعة النطاق لضمان توافق الآراء السياسي. وعقد الائتلاف الوطني عدة اجتماعات من أجل تسوية الخلافات الداخلية بشأن إعادة الهيكلة. وخلافا لكتلة الأحرار، أعربت هيئة سيادة القانون والمجلس الأعلى الإسلامي للعراق عن تفضيلهما لإعادة هيكلة وزارية جزئية يحددها رئيس الوزراء بناء على تقييم لأداء كل وزير، دون استبعاد خيار تغيير كامل للحكومة. وفي ٢ آذار/مارس، أهاب التحالف الكردستاني وتحالف القوات العراقية

برئيس الوزراء أن يكفل المحافظة، في عملية إعادة الهيكلة، على مبادئ الشراكة الشاملة وتحقيق التوازن بين العناصر الرئيسية، التي استند إليها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

٧ - وفي ٩ آذار/مارس، دعا مكتب رئيس الوزراء كل كتلة من الكتل السياسية إلى تقديم اسمي مرشحين اثنين للمناصب الوزارية بحلول ١٦ آذار/مارس. وترافقت رسالة رئيس الوزراء مع ورقة إصلاحات تتألف من ١٠٥ صفحات وتحدد آلية إعادة الهيكلة، ولا سيما وأن ثمة لجنة خبراء غير حزبية ستقوم بتلقي وتقييم مؤهلات المرشحين للمناصب الوزارية على أساس معايير الكفاءة المهنية والمساءلة، فضلا عن الالتزام بتنفيذ الاتفاق السياسي الوطني والإصلاحات. وستقدم اللجنة بعد ذلك توصية باختيار أكثر المرشحين جدارة لرئيس الوزراء، الذين سيقوم عندئذ باختيار المرشحين وعرضهم على مجلس النواب لإقرارهم. وفي ١٧ آذار/مارس، أصدر تحالف القوات العراقية والتحالف الكردستاني وائتلاف الوطنية بيانات أعربوا فيها عن قلقهم إزاء انفتاح العملية. كما أعلن تحالف القوات العراقية، الذي أعرب عن استيائه لعدم استشارته فيما يتعلق بعملية الاختيار، أنه لن يسمي مرشحين للمناصب الوزارية. واستجابة لهذه الشواغل، أصدر رئيس الوزراء بيانا في ١٧ آذار/مارس كرر فيه تأكيد التزامه بالتشاور على نطاق أوسع مع شركائه السياسيين بشأن عملية إعادة الهيكلة.

٨ - وفي بيانات منفصلة صدرت في الفترة ما بين ١٦ و ١٩ آذار/مارس، أكد مجلس الوزراء والرئاسات الثلاث والكتل السياسية على الحق في التظاهر السلمي. وأعلنوا تشكيل لجنة تمثل جميع الكتل، ستعمل مع رئيس الوزراء بشأن إعادة الهيكلة وسوف تتفاوض مباشرة مع المتظاهرين. وستعمل اللجنة أيضا من أجل التعجيل بعملية تنفيذ الإصلاحات، ووضع جميع الأسلحة والمقاتلين تحت السيطرة الراسخة للدولة ومكافحة الفساد، تمشيا مع طلبات المتظاهرين.

٩ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، نفذ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من العراقيين، في ساحة التحرير في بغداد، مظاهرة سلمية منادية بالإصلاح وبمكافحة الفساد، استجابة للنداء الذي أطلقه مقتدى الصدر ودعا فيه إلى القيام باعتصامات. واستمرت الاعتصامات حتى نهاية مهلة الـ ٤٥ يوما التي كان قد أعطاها لرئيس الوزراء من أجل تشكيل حكومة جديدة. وفي ١٢ آذار/مارس، دعا مقتدى الصدر إلى اعتصامات سلمية في مدخل المنطقة الخضراء في بغداد، دعما للحركة المؤيدة للإصلاح، التي بدأت في ١٨ آذار/مارس. وصعّد الصدر الضغوط عندما دخل إلى المنطقة الخضراء للمشاركة شخصيا في الاعتصام في ٢٧ آذار/مارس. وفي أعقاب البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء في ٣١ آذار/مارس

واقترح فيه تخفيض عدد الوزارات من ٢١ إلى ١٨ وزارة وإعلان قائمة التكنوقراط لإعادة هيكلة الحكومة، دعا الصدر إلى إنهاء جميع الاعتصامات حول المنطقة الخضراء.

١٠ - واتخذت خطوات إضافية من أجل مقاضاة المسؤولين المتهمين بالفساد واستعادة أموال الدولة. وفي ١٨ شباط/فبراير، أحالت هيئة النزاهة العامة إلى القضاء نائبي رئيس الوزراء السابقين بهاء الأعرجي وصالح المطلك؛ وفاروق الأعرجي مدير المكتب العسكري لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي؛ ونعيم عبعوب أمين بغداد السابق، بتهمة استغلال مناصبهم من أجل تكديس الثروات بصورة غير قانونية. وفي ٢٠ شباط/فبراير، قام مجلس النواب، بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة وهيئات الرقابة، بتشكيل لجنة متابعة بشأن استرداد الأموال العراقية المهرّبة إلى الخارج. وردا على التقارير الصحفية الدولية التي تدّعي تورّط مسؤولين عراقيين كبار في الفساد المرتبط بعقود النفط أثناء الحكومات السابقة، أمر رئيس الوزراء بإجراء تحقيق فوري.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الرئاسات الثلاث جهودها الرامية إلى النهوض بالمصالحة الوطنية والأهلية في العراق. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اجتمع رئيس جمهورية العراق فؤاد معصوم بلجنة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لمجلس النواب من أجل مناقشة دور الشخصيات الدينية والمجتمع المدني في تعزيز التسامح والتعايش السلمي من خلال المصالحة المجتمعية. وفي ٢٧ شباط/فبراير، قدم رئيس البرلمان، سالم الجبوري، خريطة طريق لتحقيق المصالحة الوطنية في حلقة عمل بشأن المصالحة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي عقدت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وحضر رئيس الوزراء العبادي الاجتماع أيضا. بيد أن عددا من التحديات ما زال يعوق جهود المصالحة، بما في ذلك استمرار انعدام الثقة وغياب التوافق السياسي والافتقار إلى رؤية وإطار موحدين للمصالحة الوطنية.

١٢ - وعقدت الكتل السياسية مناقشات منتظمة في مجلس النواب بشأن التشريعات ذات الأولوية من أجل تعزيز المصالحة. وفي ١٤ آذار/مارس، أقرت وزارة الدفاع مشروع قانون للخدمة العسكرية الإلزامية لضمان الشمولية في المؤسسات الأمنية للعراق. غير أن مشاريع قانوني العدالة والمساءلة، وقانون حظر حزب البعث، وقانون الحرس الوطني لا تزال متعثرة في البرلمان.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حالة العراق الاقتصادية والمالية متأثرة بشدة من انخفاض أسعار النفط العالمية، والممارسات الاقتصادية التبذيرية وغير الفعالة، والفساد. وصعّبت هذه العوامل تمويل الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وتلبية الاحتياجات

الإنسانية للمشردين داخليا وغيرهم، والاضطلاع بأنشطة إعادة التعمير وإعادة التأهيل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، انخفضت عائدات النفط العراقي على الرغم من بلوغ مستويات التصدير ثالث أعلى متوسط يومي لها في جميع الأشهر المسجلة. بيد أن الانتعاش الجزئي في الأسعار العالمية للنفط أدى في آذار/مارس إلى زيادة في إيرادات العراق النفطية. وفي ٢٠ آذار/مارس، صدّر العراق أيضا أولى شحناته من الغاز الطبيعي من ميناء أم قصر في البصرة.

١٤ - وأصدرت حكومة إقليم كردستان بيانات مالية في شهر آذار/مارس تظهر عجزا قدره ٣٧٠ مليون دولار تحت بند التكاليف التشغيلية.

١٥ - وفي ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الشديدة التي تؤثر على بغداد وأربيل، والاحتجاجات المستمرة في مدن مختلفة، انخرطت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان مجددا في مناقشة المسائل المعلقة. وأجرى وفد بقيادة رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، نشيرفان برزاني، زيارتين إلى بغداد في ٣١ كانون الثاني/يناير و ٨ نيسان/أبريل، حيث اجتمع مع رئيس جمهورية العراق ورئيس الوزراء لمناقشة الحرب المشتركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية والقضايا الاقتصادية وعملية الإصلاح. وفي موازاة ذلك، اجتمع رئيس وزراء العراق مع رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني، في ميونيخ، ألمانيا، في شباط/فبراير. وفي ١١ آذار/مارس، أعلن وزير النفط، عادل عبد المهدي، أن بغداد أمرت بوقف صادرات النفط من كركوك إلى جيهان في تركيا. وفي ٢٤ آذار/مارس، أعلن السيد عبد المهدي أنه توقف عن التواجد في الوزارة وألغى جميع أنشطته لحين اتخاذ قرار بشأن رسالة الاستقالة التي قدمها سابقا. وذكر أن استقالته كان يُتوخى منها إعطاء رئيس الوزراء الحيز اللازم لإعادة الهيكلة المقررة لحكومته.

١٦ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، ترأس رئيس إقليم كردستان العراق اجتماعا للأحزاب السياسية في أربيل في ظل جمود سياسي تسبب في بقاء برلمان إقليم كردستان في عطلة منذ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلال الاجتماع، شُكلت لجنة مشتركة بين الأحزاب، تألفت من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني، لحل الأزمة السياسية، بما في ذلك من خلال إجراء حوار مع حركة غوران والجماعة الإسلامية الكردستانية اللتين قاطعتا الاجتماع. وفي ٣ شباط/فبراير، وفي اجتماع للجنة المشتركة بين الأحزاب، شاركت فيه أيضا حركة غوران والجماعة الإسلامية الكردستانية، اشترطت حركة غوران من أجل إعادة تفعيل مشاركتها في البرلمان إعادة رئيس البرلمان التابع لها وأربعة وزراء فضلا عن إجراء إصلاحات لمعالجة الأزمة المالية

ومكافحة الفساد. وفي ٢ آذار/مارس، عقد رؤساء القوائم السياسية في برلمان إقليم كردستان، بما في ذلك حركة غوران، اجتماعهم الأول منذ ستة أشهر. ودعت جميع الأحزاب إلى حل الأزمة السياسية والمالية في أسرع وقت ممكن، لكنها لم تتوصل إلى أي اتفاق ملموس.

١٧ - وفي ٣ شباط/فبراير، كرر الرئيس برزاني تأكيد رسالته بأن الوقت مناسب لكي يقرر شعب إقليم كردستان العراق مستقبله عن طريق إجراء استفتاء. وأضاف أن هذا الاستفتاء لن يؤدي على الفور إلى الإعلان عن قيام دولة.

جيم - الأمن

١٨ - ظلت الحالة الأمنية في العراق متقلبة بشدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فمن الناحية العسكرية، واصلت القوات الموالية للحكومة تسجيل المزيد من النجاحات في قتالها ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وركزت العمليات على توسيع نطاق سيطرتها على أجزاء من محافظة الأنبار، وتوطيد هذه السيطرة على المناطق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً، وعلى وجه التحديد في وسط مدينة الرمادي. ولا تزال الاستعدادات جارية لاسترجاع المناطق المتبقية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بما فيها الموصل. وعززت الحكومة أيضاً سيطرتها على المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في محافظتي صلاح الدين ونينوى. وقد بذل الخبراء العراقيون العسكريون والمدنيون جهودا، حظيت بدعم دولي، من أجل التعجيل بتطهير منطقة الرمادي من أجهزة التفجير المرتجلة والذخائر غير المنفجرة، وهو أمر أساسي لكفالة العودة الآمنة للمشردين داخلياً، غير أن عمليات التطهير تسير بوتيرة أبطأ من المتوقع. وواصلت قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي ومقاتلو القبائل ومقاتلو البشمركة إحراز تقدم مطرد في دحر تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك بدعم من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الشركاء.

١٩ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء أمام مجلس النواب أن قوات الحشد الشعبي سوف تشارك في العمليات العسكرية لاستعادة الموصل. وفي ٢٩ شباط/فبراير، ورداً على إعلان رئيس الوزراء، صوّت مجلس محافظة نينوى برفض مشاركة قوات الحشد الشعبي، مشيراً إلى ادعاءات بسوء السلوك في مناطق أخرى تمت استعادتها. وعقب مفاوضات مكثفة فيما بين الكتل السياسية، أكد الرئيس العراقي في ١٧ آذار/مارس أن جميع القوات سوف تشارك في حملة تحرير الموصل، ولكن أيّاً من قوات الحشد الشعبي أو البشمركة لن يدخل المدينة عندما يُطرد تنظيم الدولة الإسلامية منها.

٢٠ - ولا تزال الحالة الأمنية في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية تشكل تحدياً بسبب العنف الإرهابي والطائفي والقبلي والإجرامي. وفي ٢٩ شباط/فبراير، نُفذ هجوم انتحاري في المقدادية بمحافظة ديالى، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عنه، واستهدف مراسم جنازة شيعية، مما أسفر عن مقتل ١٩ مدنيا وجرح ٣٣. وقُتل في الحادث أيضاً ١٥ فرداً من قوات الحشد الشعبي وجُرح عشرة آخرون. وفي ١ و ٩ آذار/مارس، أعرب رئيس البرلمان وقادة آخرون في تحالف القوى العراقية عن قلقهم الشديد إزاء الهجمات الانتقامية المبلغ عنها التي استهدفت المجتمع المحلي السني في المقدادية للمرة الثانية في غضون سنة، وذلك عقب هجمات إرهابية تعرض لها هذا المجتمع المحلي، ودعوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإخضاع جميع المقاتلين والأسلحة للرقابة الصارمة للدولة. ومن جانبه، أصدر رئيس تحالف القوى العراقية في مجلس النواب، أحمد المساري، دعوات لزيادة الضمانات الدولية ورصد الحالة الأمنية في ديالى.

٢١ - وفي ٢٥ آذار/مارس، فجّر انتحاري حزاماً ناسفاً في ملعب لكرة القدم في الإسكندرية بمحافظة بابل، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ٢٩ شخصاً وجرح ٥٠ آخرين. وفي ٢٩ آذار/مارس، استهدف هجوم بحزام ناسف مجموعة من العمال في ساحة الطيران وسط بغداد، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ١٠ أشخاص وجرح ٣١. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هذين الهجومين.

٢٢ - وظلت بغداد تسجل أعلى معدل على صعيد الهجمات التي تستهدف المدنيين في البلد، والتي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عنها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ في بغداد عدد الحوادث التي استهدفت المدنيين ٣٠١ من الحوادث وعدد الحوادث التي استهدفت قوات الأمن العراقية ٧٨ حادثاً. ومن الهجمات التي خلفت أكبر عدد من القتلى هجوم انتحاري وقع في ٢٨ شباط/فبراير في مدينة الصدر، أسفر عن مقتل ٢٤ مدنياً وجرح ٦٢. واستمر العثور كل يوم تقريباً على جثث مجهولة الهوية في مدينة بغداد والمناطق المحيطة بها.

دال - المستجدات الإقليمية والدولية

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة العراق بذل جهودها على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تعزيز علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، وتأمين الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والمتصلة بإعادة الإعمار، وفي معركتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وبدأت مناقشات أيضاً مع المؤسسات

المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشأن تقديم الدعم في المجال المالي بعد أن تطبق كل من بغداد وأربيل إصلاحات اقتصادية ومالية.

٢٤ - وأجرت وفود رفيعة المستوى من الحكومة العراقية زيارات ثنائية إلى كل من مصر وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا لالتماس المساعدة العسكرية والدعم من أجل إعادة الإعمار، ولتعزيز التعاون الاقتصادي. وخلال زيارة إلى القاهرة في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس، أعلن الرئيس العراقي بأنه ناقش مع الرئيس المصري آفاق الحصول على الدعم العسكري من أجل تعزيز التأهيل المهني للجيش العراقي.

٢٥ - وفي ٨ آذار/مارس، وفي إطار الجهود الرامية إلى تأمين طريق جديد للصادرات النفطية من أجل زيادة إيرادات العراق، التقى وزير النفط العراقي مع رئيس الوزراء المصري ووزير الطاقة الأردني في القاهرة. وعقب الاجتماع، أعلن وزير البترول المصري أن الوزراء الثلاثة قد اتفقوا على مشروع لإنشاء خط لأنابيب النفط من البصرة في العراق إلى العقبة في الأردن. وفي شباط/فبراير، التقى وزير النفط العراقي أيضاً مع نُظرائه من جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وقطر وفنزويلا لمناقشة التدابير الكفيلة بمعالجة مسألة تراجع أسعار النفط.

٢٦ - وفي منتصف شباط/فبراير، حضر رئيس الوزراء العراقي مؤتمر ميونيخ الأمني السنوي في ألمانيا، حيث تعهد باستئصال تنظيم الدولة الإسلامية بالكامل من العراق في عام ٢٠١٦. وتعهد قادة العالم الذين حضروا المؤتمر بمواصلة تقديم الدعم العسكري وغيره من أشكال الدعم إلى العراق. وحضر وزير داخلية العراق الدورة الثالثة والثلاثين من مجلس وزراء الداخلية العرب الذي عُقد في تونس العاصمة يومي ٢ و ٣ آذار/مارس. وفي ختام الاجتماع، أصدر الوزراء ''إعلان تونس''، الذي أدانوا فيه جميع الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تلك الموجهة ضد أقليات عرقية، ودعوا الدول العربية إلى بذل الجهود لمعالجة مشكلة تمويل الإرهاب، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن. وفي ١١ آذار/مارس، شارك وزير خارجية العراق ابراهيم الجعفري في الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية، حيث أدانت الدول الأعضاء جميع أشكال الإرهاب وطرق تمويله. وفي الوقت نفسه، قام الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بزيارة العراق يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، حيث أكد من جديد دعم المنظمة للعراق، وكذلك استعدادها لتيسير إبرام اتفاقية للوحدة الوطنية تسمى ''اتفاقية مكة الثانية''، تتخذ شكل مؤتمر مكة المعقود في عام ٢٠٠٦. وأعلن وزير خارجية العراق دعم حكومته لهذا المؤتمر.

٢٧ - وتعهد التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بمواصلة تقديم الدعم إلى العراق، وذلك في اجتماع عُقد في ٢ شباط/فبراير في روما حضره ممثلي الخاص ونائب الممثل الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وأشاد وزراء الخارجية في الفريق المصغر التابع للتحالف العالمي بعمل آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعوا إلى تقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق، وإلى تلبية نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل العراق، وإلى إزالة الألغام، وهي عملية تشتد إليها الحاجة للتمكين من تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل وعودة المشردين داخلياً. وتعهد الفريق المصغر أيضاً بمواصلة دعم تدريب قوات الشرطة العراقية لبسط سيطرتها على المناطق المسترجعة من تنظيم الدولة الإسلامية وتحقيق الاستقرار فيها. وفي اجتماع عُقد لاحقاً في بروكسل في ١١ شباط/فبراير، أكد وزراء الدفاع في التحالف العالمي من جديد التزامهم بالتعجيل ببذل وتكثيف جهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

٢٨ - وفي ١٤ آذار/مارس، قام رئيس البرلمان العراقي بزيارة المملكة العربية السعودية، حيث اجتمع مع العاهل السعودي ونائب ولي العهد ووزير الخارجية ورئيس مجلس الشورى. وناقش المتحاورون سبل تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية وتعزيز الجهود الثنائية في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية ومواجهة الإرهاب. وأكدوا أيضاً حاجة كلا البلدين إلى بناء علاقات قوية من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة.

٢٩ - واعترت علاقات العراق بعدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومنها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بعض الصعوبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب البيانات العامة التي أصدرتها هذه البلدان بشأن سلوك قوات الحشد الشعبي ومشروعيتها.

٣٠ - ولم يتمكن العراق وتركيا من التوصل إلى حل مقبول من الطرفين بشأن الوجود العسكري التركي في مخيم بعشيقة، في شمال العراق. وفي ٤ شباط/فبراير، وعلى هامش مؤتمر للمانحين لدعم الجمهورية العربية السورية والمنطقة عُقد في لندن، اجتمع وزير خارجية العراق مع رئيس وزراء تركيا لمناقشة حل ممكن من شأنه أن يكفل احترام سيادة العراق بشكل تام. وزار ممثلي الخاص أيضاً أنقرة في ٨ شباط/فبراير، حيث اجتمع مع ممثلين عن حكومة تركيا.

٣١ - وفي الوقت نفسه، استمرت الغارات الجوية التركية ضد أهداف لحزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتركزت في القرى النائية من قضائي العمادية وزاخو بمحافظة دهوك، إضافة إلى مواقع أخرى في محافظة أربيل.

٣٢ - واتخذ العراق، جنباً إلى جنب مع شركائه الدوليين، خطوات هامة للدعوة إلى المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد شعب العراق. واجتمع رئيس الوزراء العراقي، خلال زيارته لروما في ١٠ شباط/فبراير، مع البابا فرانسيس لمناقشة الجرائم التي ارتكبها التنظيم ضد المسيحيين الذين يعيشون في العراق. وفي ١٤ آذار/مارس، اعتمد كونغرس الولايات المتحدة قراراً يقر فيه بأن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية تشكل جرائم دولية، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وفي ١٧ آذار/مارس، أكد وزير خارجية الولايات المتحدة أنه يعتقد بأن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤول عن ارتكاب ''إبادة جماعية ضد الطوائف التي تعيش في المناطق الخاضعة لسيطرته، بمن فيهم اليزيديون والمسيحيون والمسلمون الشيعة''، وعن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وأكد أن الولايات المتحدة سوف تدعم بقوة الجهود الرامية إلى جمع وتوثيق وحفظ وتحليل الأدلة على الفظائع المرتكبة، وسوف تفعل كل ما في وسعها لكي يخضع الجناة للمساءلة.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣٣ - في ٢٦ آذار/مارس، قمتُ بزيارة إلى العراق، بمعية رئيس مجموعة البنك الدولي، جيم يونغ كيم، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، أحمد محمد علي، وعَقدتُ مناقشاتٍ مع الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى. وهنأتُ الشعب العراقي على الانتصارات المطردة التي حققها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وأشدتُ بالبطولة والتضحيات التي قدمتها قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي وقوات البشمركة وقوات القبائل. وشددتُ على أهمية الانخراط في عملية سياسية شاملة تؤدي إلى إضعاف الدعم المقدم إلى تنظيم الدولة الإسلامية وإلى تعزيز وحدة العراق. وشجعتُ رئيس الوزراء على مواصلة الجهود الرامية إلى التغلب على الاستقطاب السياسي والانقسامات السياسية، والعمل على تعزيز الشراكة بين بغداد وأربيل. ورحبتُ بخطة الإصلاح التي وضعها رئيس الوزراء وأكدت دعم الأمم المتحدة لها. وتعهدنا أنا ورئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى العراق من أجل تلبية احتياجاته الإنسانية ومعالجة صعوباته المالية. وفي أربيل، اجتمعنا مع

رئيس إقليم كردستان العراق ورئيس وزرائه. وطوال الزيارة، شددنا على الأهمية القصوى لتطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة وزيادة الشفافية.

٣٤ - وفي ٧ شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص بتيسير عقد اجتماع لممثلي مجموعة البلدان السبعة في بغداد، وممثلي الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مع رئيس وزراء العراق ووزير ماليته لمناقشة الصعوبات المالية والاقتصادية التي تواجه العراق وما يمكن القيام به من إصلاحات للتغلب عليها. وفي ٧ آذار/مارس، تم تيسير عقد اجتماع بهدف تحقيق الغرض ذاته مع رئيس إقليم كردستان ورئيس حكومة الإقليم في أربيل. وقوبلت هذه الجهود بردود فعل إيجابية من القادة العراقيين وبعض قيادات إقليم كردستان العراق باعتبارها فرصة تتيح للمجتمع الدولي بأن يدرك بشكل أفضل مدى عمق الأزمة والإصلاحات التي قررتها السلطات أو نفذتها.

٣٥ - واحتفلت الأمم المتحدة بأسبوع الوئام بين الأديان في الفترة الممتدة من ٢ إلى ١٠ شباط/فبراير بتنظيم عدد من المناسبات في النجف وبغداد وأربيل هدفها تعزيز التعايش واللحمة والتسامح والمصالحة على جميع المستويات الاجتماعية. وقد حضر هذه المناسبات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين كان من بينهم البرلمانيون وممثلو المجتمع الدولي والزعماء الدينيون والثقافيون وممثلو المجتمع المدني ومجموعات الشباب. وأكدت المناقشات على أهمية الحوار الشامل، وعلى الحاجة كذلك إلى حلول دائمة لمساعدة المشردين داخليا في البلد، وعلى برامج التثقيف والتوعية الرامية إلى توجيه الشباب بعيدا عن الأيديولوجيات المتطرفة. وشددت كذلك على ضرورة أن تحرز الحكومة تقدما في تحسين العلاقات بين القبائل، وأن تسارع إلى استعادة سلطة الدولة والسلطة المحلية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والعدالة، والخدمات للمناطق المحررة.

٣٦ - وقد واصلت البعثة جهودها لتعزيز حقوق المرأة في العراق دعماً لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبدعم من البعثة، واصل ممثلو المجتمع المدني، بمن فيهم أعضاء التحالف ١٣٢٥ وشبكة المرأة العراقية، الحث على إشراك المرأة في جهود المصالحة الوطنية، وكذلك في العمليات السياسية الوطنية الأوسع نطاقا. وفي ٧ آذار/مارس، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالاشتراك مع اللجنة البرلمانية للمرأة، مناسبةً رفيعة المستوى في مجلس النواب احتفالاً باليوم الدولي للمرأة.

٣٧ - وفي بغداد، نُظم في ١٢ آذار/مارس مؤتمر بعنوان ”إنشاء شبكة السلام المدني والتعايش الاجتماعي“ بالاشتراك مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية التابعة لمكتب رئيس الوزراء والبعثة. وقد ضم هذا المؤتمر ما يزيد عن ١٠٠ ممثل من ممثلي منظمات المجتمع المدني

لمناقشة طريقة تعزيز مشاركتها الفعالة في المصالحة السياسية والمجتمعية، وفي مكافحة العنف العرقي والطائفي والتفرقة القائمة على أساس المناطق، وكذلك في تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي.

٣٨ - وقد اضطلع ممثلي الخاص بعدة زيارات إلى إقليم كردستان العراق لتشجيع التعاون بين أربيل وبغداد. وبالإضافة إلى ذلك، واصل تشجيع الأحزاب السياسية الكردية على كسر الجمود السياسي القائم في المنطقة عبر الحوار السياسي الشامل.

باء - المساعدة الانتخابية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وعقد ممثلي الخاص اجتماعا في ٣ آذار/مارس للمجتمع الدبلوماسي ورئيس المفوضية وكبير موظفيها لشؤون الانتخابات. وفي هذا الاجتماع، قُدمت مقترحات مشاريع وضعت بدعم من البعثة للنظر في مسألة التمويل الدولي. وقد استمرت البعثة في إسداء المشورة التقنية للمفوضية في مجال التخطيط لانتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك وضع مفهوم للعمليات وجدول زمني. واستمرت البعثة أيضاً في دعم المفوضية في وضع سياسة مؤسسية للشؤون الجنسانية ولما يتصل بها من تدريبات. وتوفر البعثة كذلك الخبرة الفنية للجنة بشأن الإجراءات الجديدة لإدارة نتائج الانتخابات، فضلا عن المساعدة المتواصلة في توطيد مديرية الكيانات السياسية المنشأة حديثا. وفي ٣ نيسان/أبريل، بدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عملية التسجيل البيومتري للناخبين المشردين داخليا في ١١ محافظة.

٤٠ - وواصلت البعثة إشراك مجلس النواب بشأن الإشراف البرلماني على العمليات الانتخابية. وفي ١٨ شباط/فبراير، اجتمعت البعثة مع اللجنة القانونية التابعة للمجلس للنظر في التعديلات المقترح إدخالها على القانون الانتخابي لمجالس المحافظات والمقاطعات والمقاطعات الفرعية، وفي عملية انتقاء مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وتنتهي مدة عمل المفوضين الحاليين في عام ٢٠١٧. وقد التمست البعثة أيضا آراء اللجنة بشأن مذكرة التفاهم المبرمة بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان، والتي ينظر فيها مجلس النواب.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٤١ - ما زال العراقيون يعانون من النزاع المسلح ومن أعمال العنف والإرهاب. ففي الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، سجلت البعثة عدداً

من الإصابات لا يقل عن ٤١٨ ٣ إصابة في صفوف المدنيين (٠٣٩ ١قتيلاً و ٣٧٩ ٢ جريحاً)، فارتفع بذلك العدد الإجمالي للإصابات في صفوف المدنيين منذ اندلاع أعمال العنف والنزاع المسلح في البلد التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٦٥٦ ٦٢ إصابة على الأقل (٢٧٢ ٢١ قتيلاً و ٣٨٤ ٤١ جريحاً).

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ارتفاع في عدد الهجمات غير المتكافئة والإرهابية التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن العديد منها، فأدى ذلك إلى ارتفاع أعداد الإصابات في صفوف المدنيين. وقد شهدت فترة خمسة أيام بدأت في ٢٥ شباط/فبراير معدلات مرتفعة من العنف إثر قيام انتحاريين اثنين بشن هجوم على مسجد شيعي في بغداد أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين وإصابة ١٨ آخرين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وأيضاً في بغداد، استهدف انتحاريان سوقاً في منطقة تقطنها أغلبية شيعية، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٤ مدنيا وإصابة ٦٢ آخرين. وفي ٦ آذار/مارس، أسفر هجوم انتحاري وقع في نقطة التفتيش الرئيسية عند مدخل مدينة الحلة، في محافظة بابل، عن مقتل ٣١ مدنيا وعشرة ضباط من الشرطة. وفي ٢٥ آذار/مارس، أدى تفجير إرهابي وقع في أحد ملاعب كرة القدم في محافظة بابل إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين.

٤٣ - ولا تزال النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، وكذلك أفراد الجماعات الاثنية والطوائف الدينية، عرضة بشكل خاص للتجاوزات والانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وما فتئت البعثة تتلقى تقارير عديدة عن هذه الانتهاكات، ولا سيما عن التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ امرأة وطفل معظمهم من الطائفة اليزيدية والباقي من جماعات عرقية وطوائف دينية أخرى أسرى لدى التنظيم، وما برحت تنتابني مخاوف شديدة إزاء سلامتهم.

٤٤ - واستمرت البعثة في تلقي تقارير عن عمليات اختطاف وقتل واضطهاد ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية بحق أولئك المعارضين لأيديولوجيته أو لحكمه. ففي ١ شباط/فبراير، وفي الموصل بمحافظة نينوى، اختطف التنظيم ثلاثة من مالكي المقاهي بحجة انتهاكاتهم المزعومة لـ ”مدونة قواعد السلوك“ التي وضعها التنظيم، وفي ٦ شباط/فبراير، بتر التنظيم أيدي ثلاثة مراهقين متهمين بالسرقة. وقتل ما لا يقل عن سبعة مدنيين اتهمهم بالتعاون مع قوات الأمن العراقية، وذلك بإغراقهم في ١٣ شباط/فبراير. وفي ٢٢ شباط/فبراير، قتل التنظيم علنا أربعة رجال في الجنوب الغربي لمدينة كركوك بعد أن وجهت لهم اتهامات بالتعاون مع قوات الأمن العراقية.

٤٥ - ويتواصل ورود تقارير عن تدهور الأحوال المعيشية في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك عن استمرار التنظيم في قتل المدنيين لمحاولتهم الفرار. ففي ٢٩ شباط/فبراير، قتل التنظيم رجلاً في مدينة الموصل وعلقه بعد ذلك على أحد الابراج. وأُفيد بأنه قتل، في ٦ آذار/مارس، ثلاثة شبان لمحاولتهم الفرار من مدينة الحويجة، في محافظة كركوك.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد بأن التنظيم استخدم عوامل كيميائية كأسلحة. وفي ١١ شباط/فبراير، شن التنظيم هجمات بقذائف الهاون ضد البشمركة في جنوب قضاء سنجار، بمحافظة نينوى، أدت حسب التقارير إلى معاناة ما لا يقل عن تسعة ضباط من الاختناق والدوار والتهاب العيون. وقد أسفرت الهجمات التي شنها التنظيم في ١٧ شباط/فبراير على مواقع البشمركة في قضاء مخمور، وفي ٢٥ شباط/فبراير على مواقعهم في قضاء سنجار، وفي ٢ آذار/مارس في قضاء تلعفر (الواقعة كلها في نينوى) عن معاناة البشمركة والمدنيين من اعتلالات مماثلة. وفي ٨ آذار/مارس، تسبب هجوم صاروخي في ناحية تازة، بمحافظة كركوك، في معاناة عدد من الأشخاص من صعوبات تنفسية أُدخلوا على إثرها إلى المستشفى. وتوفيت فتاة في الثالثة وأخرى في التاسعة من العمر جراء مضاعفات يُعتقد أنها نتجت عن آثار ذلك الهجوم. ولم تتمكن البعثة من التحقق من استخدام عوامل كيميائية كأسلحة ولم تُثبت صحة هذه التقارير رسميا. وفي رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/267، المرفق)، أبلغ وزيرُ خارجية العراق مجلسَ الأمن بالحادث الذي وقع في تازة، وأفاد بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أُخطرت بالحادث.

٤٧ - وتواصل اكتشاف مقابر جماعية في العراق كان منها مقبرة تحتوي على عدد غير محدد من الجثث اكتشفت في وسط الرمادي بمحافظة الأنبار، في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وأُفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قتل الضحايا في أيار/مايو ٢٠١٥ عندما استولى على المدينة. وفي ١٦ شباط/فبراير، أُفيد بأن مقبرة جماعية تحتوي على رفات ما يقرب من ٤٠ فردا قد اكتشفت في شرق الرمادي، حيث أبلغ مسؤولو الأمن أيضاً عن اكتشافهم في ٢ آذار/مارس لقبر يحتوي على جثث سبعة من ضباط الشرطة. ويشكل جمع الأدلة عملية صعبة، وذلك بحسب مسؤولين حكوميين يقرون بافتقارهم إلى الموارد والخبرات اللازمة لتوفير الحماية الكافية أو لنبش هذه المواقع.

٤٨ - وما زالت البعثة تتلقى تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها جماعات مسلحة أُفيد بأنها مرتبطة بقوات الحشد الشعبي. وفي ١ آذار/مارس، قتل أفراد

من هذه الجماعات مدنياً وأوقعوا إصابات عديدة في صفوف المدنيين ودمروا ثلاثة منازل في مختلف مناطق المقدادية بمحافظة ديالى. وفي اليوم نفسه، أُفيد بأنهم اختطفوا سبعة مدنيين من طائفة العرب السُّنة في المقدادية وبعقوبة. وتلقت البعثة أيضا تقارير تزعم تورط الجماعات ذاتها في منع عودة المشردين داخليا إلى قضاء بلد التابع لمحافظة صلاح الدين والذي تمت استعادته. وكانت توترات نتيجة توزيع تعويضات على ضحايا وأسر ضحايا هجمات سابقة شنها تنظيما الدولة الإسلامية والقاعدة قد اندلعت بدايةً في ٧ شباط/فبراير. وأفادت مصادر بأن أفرادا مجهولين من هذه الجماعات المحلية قاموا، في الفترة الواقعة بين ٧ و ٩ شباط/فبراير، بتدمير عدد من المنازل والمحال التجارية التي تعود ملكيتها إلى أشخاص مشردين باستخدام المتفجرات لمنع عودة أصحابها إلى قضاء بلد.

٤٩ - وما زالت الغارات الجوية وعمليات القصف تتسبب في وقوع ضحايا من المدنيين، بما في ذلك الغارة التي شُنت في ٤ شباط/فبراير وزُعم أنها تسببت في تكبد عدد غير معروف من الإصابات في قضاء هيت، بمحافظة الأنبار. وفي يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن القصف الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية قد تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين في عامرية الفلوجة بمحافظة الأنبار. وفي ١٥ شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن غارة جوية قد أودت بحياة خمسة مدنيين في قضاء الشرقاط بمحافظة صلاح الدين. وفي ١٨ شباط/فبراير، تسببت غارات جوية في وقوع خسائر في صفوف المدنيين في الرطبة وهيت الواقعتين في الأنبار. وفي ٧ آذار/مارس، أفيد بأن غارة جوية في هيت قد أودت بحياة خمسة مدنيين. وقد أعاقت التحديات التي تكتنف عملية التحقق من المعلومات التأكد من عدد الإصابات وتحديد الجهة المسؤولة عن وقوع هذه الحوادث.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغت فرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن حدوث ٥٧ انتهاكا جسيما ضد الأطفال. ومن بين هذه الحوادث، ظل القتل والتشويه من أكثر الانتهاكات المبلَّغ عنها، بعدما تأكد مقتل ٨٣ طفلا وتشويه ٩٠. ونظرا لعدم إمكانية الوصول وللقيود الأمنية، لم يتسن التحقق من حالات تجنيد تنظيم الدولة الإسلامية للأطفال واستغلالهم. كما تلقت فرقة العمل معلومات عن خمس هجمات على المدارس، لا سيما في بغداد وديالى. وفي الوقت نفسه، ظلت العمليات العسكرية في المناطق المتضررة من النزاع تحول بشدة دون حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية.

٥١ - وفي ١٨ شباط/فبراير، حكمت المحكمة الجنائية المركزية في بغداد على ٤٠ شخصا بالإعدام بسبب ضلوعهم في أحداث معسكر سبايكر في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعُرفت هذه المحاكمة التي رصدتها البعثة باسم سبايكر ٣، ولم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك عدم وجود دفاع فعال عن المتهمين وعدم التحقيق في ادعاءات التعذيب. وقد أحيلت الأحكام إلى محكمة النقض لاستئنافها حسب ما يقتضيه القانون العراقي.

٥٢ - وزارت المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات العراق في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس. وعقدت اجتماعات مع رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء إقليم كردستان العراق في بغداد وأربيل؛ وأجرت مشاورات مع العديد من زعماء الجماعات العرقية والطوائف الدينية في العراق؛ وزارت مخيمات المشردين في محافظة دهوك. وفي أعقاب الزيارة، شددت المقررة الخاصة على الحاجة إلى المساعدة والدعم الإضافيين للعراقيين المشردين من جراء النزاع، فضلا عن الحاجة إلى الاعتراف بما تعاني منه المجموعات الإثنية والدينية منذ أمد طويل من تمييز وتهميش على الصعيد الاجتماعي وضرورة التصدي لذلك.

دال - مخيم العراق الجديد ومخيم الحرية

٥٣ - واصلت الأمم المتحدة رصد الحالة الإنسانية لسكان مخيم الحرية. وبقي في المخيم حتى الآن ١ ٨٩٨ مقيما بينما انتقل ١ ١٧٣ إلى بلدان ثالثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نزح ٥٥ مقيما من العراق. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير، قامت مجموعة من أفراد أسر المقيمين بزيارة مركز الشرطة التابع للمخيم لمقابلة الأقارب المقيمين فيه. بيد أن ساكني المخيم رفضوا مقابلة الزوار وأعربوا عن اعتراضهم على هذه الزيارات. ويواصل مستشاري الخاص المعني بنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق القيام، جنبا إلى جنب مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بقيادة الجهود لنقل السكان المتبقين.

هاء - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٥٤ - تضاعف عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في العراق في السنة الماضية. ويحتاج ما لا يقل عن عشرة ملايين عراقي للمساعدة بصورة أو بأخرى، ومن بينهم ٣,٣ ملايين من المشردين داخليا، ونحو ٥٥٠ ٠٠٠ من العائدين وحوالي ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ سوري. وبحسب كثافة العمليات العسكرية، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يتراوح بين اثنين وثلاثة ملايين من المدنيين الآخرين قد يكونون بحاجة إلى المساعدة بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٦ وقد يضطرون إلى التماس المساعدة من الحكومة والمؤسسات الدينية والمنظمات الإنسانية. ومن المرجح أن يبقى مئات الآلاف من الأشخاص في المناطق المحاصرة

وأن يظلوا في أمس الحاجة إلى المساعدة، في وضع تكاد تنعدم فيه فرص الخروج إن لم تكن مستحيلة. وهناك بالفعل الآلاف من الأسر المحاصرة في المناطق الواقعة بين الخطوط الأمامية للقوات المتعادية ويتوقع أن يزداد عددها في الأشهر المقبلة. وتشير التقديرات إلى أن ثمة أكثر من ٣ ملايين شخص يعيشون تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ويحتاجون إلى المساعدة.

٥٥ - ولا تزال الحالة الأمنية هي العامل الأهم الذي يؤثر على المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية. وما زالت محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وكذلك جنوب أربيل، متأثرة بالأعمال القتالية المحتدمة. كما يسود انعدام الأمن في بغداد وديالى، الأمر الذي ما زال يحد من إيصال المساعدات الإنسانية. وفي كثير من الأحيان يقع المدنيون الفارون من العنف ضحايا للأعمال التي يقوم بها أطراف النزاع، إذ يُحتجزون في نقاط التفتيش، ويمنعون من دخول المناطق الآمنة والتحرك بحرية داخل بعض المخيمات، بما في ذلك مخيما نزراوة وكرماوة في محافظتي كركوك ونينوى.

٥٦ - وشرد أكثر من ٠٠٠ ٥٥ شخص في الأنبار منذ تصاعد العمليات العسكرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ووصل معظم المشردين حديثا إلى مخيمات مكتظة ومستوطنات مؤقتة في مجمع المشردين في عامرية الفلوجة والمنطقة المحيطة به ومدينة الحبانية السياحية وجسر بزيبز. وقد حدث مزيد من التشرد نتيجة للعمليات العسكرية الجارية في غرب الرمادي في محافظة الأنبار وفي قضاء مخمور في محافظة إربيل، حيث تم توطين ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ من المشردين داخليا الجدد في مخيمات مؤقتة ويجري تقديم المساعدة لهم. وأدت العمليات العسكرية أيضا إلى تشريد عدد جديد من الأشخاص يزيد عن ٠٠٠ ٢٢ في محيط سامراء في محافظة صلاح الدين. وقد عزز الشركاء في العمل الإنساني توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى والرعاية الصحية والغذاء تلبية للاحتياجات المتزايدة.

٥٧ - وتشكل الظروف السائدة في الفلوجة الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية مصدر قلق بالغ. فقد شهدت الفلوجة، بوتيرة منتظمة، اشتباكات وقصفا جويا على مدى سنتين، مما تسبب في إحداث دمار واسع النطاق أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، بينما كان إيصال المساعدات الإنسانية محدودا للغاية. وبالرغم من عدم قدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى مدينة الفلوجة، تؤكد المعلومات الواردة من مصادر محلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن الأحوال هناك تتدهور بسرعة. فغالبية الأسواق والمحلات التجارية في الفلوجة مغلقة. وزادت أسعار السلع الأساسية بنسبة فاقت ٨٠٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أن المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز غير متوافرة. ولا تعمل محطة الطاقة

الرئيسية وتقتصر إمدادات المياه العامة على يوم واحد في الأسبوع. وهناك دلائل على نقص واسع النطاق في الأدوية وتقارير موثوقة عن حصول وفيات. وفي أواخر آذار/مارس، أبلغت الحكومة منسق الشؤون الإنسانية بأنها تعتزم فتح ممرات آمنة للسماح للمدنيين بالخروج من المدينة.

٥٨ - وفي محافظة نينوى، ظلت ٣٦ أسرة عربية سنية محاصرة بين خطوط المواجهة التابعة للبشمركة وتنظيم الدولة الإسلامية منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ولم يتح وصول الدعم الإنساني إلا على فترات متقطعة. واستطاعت إحدى المنظمات المحلية في شباط/فبراير الوصول إلى الأسر وتوفير المساعدات لها في صورة إمدادات غذائية ولوازم منزلية تكفي لمدة ٢٠ يوما. وتتواصل جهود الدعوة لكفالة تمكن الأسر من العبور إلى مناطق أكثر أمنا. وفي ضوء استمرار العمليات العسكرية، من الضروري إنشاء آلية لضمان فرز الأشخاص الذين يحاولون مغادرة مناطق النزاع لأقاليم أكثر أمانا على أن يتم ذلك بطريقة شفافة وآمنة تحفظ كرامتهم.

٥٩ - وتظل العملية الإنسانية في العراق واحدة من أعقد وأكبر العمليات في المنطقة. ويواصل أكثر من ١٨٠ من الشركاء تقديم المساعدة والحماية المنقذة للحياة، وإيصالها إلى أكثر من ٢,٥ مليون شخص كل شهر. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة وتسع منظمات غير حكومية، المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من المشردين حديثا من خلال آلية الاستجابة السريعة في المناطق التي يصعب الوصول إليها في محافظات الأنبار وصلاح الدين وأربيل. ووصلت أفرقة رصد الحماية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مئات الآلاف من النساء والفتيات المعرضات للخطر ووفر الشركاء في مجال حماية الطفل الدعم النفسي - الاجتماعي المستمر لأكثر من ٠٠٠ ٤ من الأطفال المسجلين حديثا. وأحيلت أكثر من ٥٠٠ ١ حالة لأطفال يعانون من إجهاد نفسي شديد وأطفال من ذوي الإعاقة إلى دوائر الخدمات المتخصصة. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان لوازم الصحة الإنجابية إلى مئات المستشفيات ووحدات الرعاية الصحية الأولية ووحدات التوليد.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى أكثر من ١,٦ مليون مشرد و ٧٠٠ ٤٦ لاجئ مساعدات غذائية شهرية من برنامج الأغذية العالمي وشركائه. ووزعت منظمة الأغذية والزراعة الأسمدة على الأسر الريفية الضعيفة في محافظة نينوى. وتعمل منظمة الصحة العالمية والشركاء في مجال الصحة على إيصال الخدمات الصحية الأساسية وخدمات الإحالة

المتخصصة إلى مئات الآلاف من العراقيين المعرضين للخطر في إقليم كردستان العراق، وفي محافظات الأنبار وكركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين وقامت بتحصين ٥,٤ ملايين طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء العراق. وتتوافر لدى ملايين الأشخاص الآن إمكانية الوصول الآمن إلى مرافق المياه والصرف الصحي في مناطق التشرد بصفة مؤقتة ومستدامة بفضل الدعم المقدم من الوكالات الإنسانية بقيادة اليونيسيف.

٦١ - وكفل الشركاء في مجال التعليم استفادة آلاف الأطفال من المواد التعليمية وتم تدريب مئات المدرسين في إقليم كردستان العراق وفي محافظات الأنبار وبغداد وكركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين. وبالتعاون مع وزارتي التعليم في حكومة العراق وإقليم كردستان، وفرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى ٠٩٩ ١ لاجئا سوريا و ٠٠٩ ٥ طلاب من المشردين داخليا المقيمين في المخيمات والمجتمعات المضيفة من خلال مشروعين تمولهما حكومة اليابان. ولتلبية احتياجات الاستعداد لفصل الشتاء، وفر الشركاء في العمل الإنساني اللوازم المنزلية والوقود لأكثر من ٠٠٠ ٣٧٨ مشرد و ٠٠٠ ٦٨ لاجئ.

٦٢ - وتتباين الظروف السائدة في المناطق المستعادة بدرجة كبيرة، وسوف يستغرق الأمر شهورا لتهيئة ظروف تتيح العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى معظم البلدات المستعادة. وحتى هذا التاريخ، رجع حوالي ٠٠٠ ٥٥٠ شخص إلى المناطق المستعادة في محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى. وأدى التلوث واسع النطاق بالأجهزة المتفجرة والدمار الهائل الذي لحق بالهياكل الأساسية المدنية إلى تأخر عمليات العودة في مناطق كثيرة من بينها الرمادي وسنجار. وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم التوجيه الاستراتيجي إلى حكومة العراق من خلال مركز العمليات الوطني، والمديرية العامة لمكافحة الألغام، والهيئة العراقية الكردستانية لمكافحة الألغام، ودعم نشر عمليات الطوارئ والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات.

٦٣ - ومن خلال آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري، وبدعم من ١٨ من المانحين الدوليين، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل تحت قيادة الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وسعت اللجنة التوجيهية لآلية التمويل، التي يشترك في رئاستها نائب ممثلي الخاص المعني بالدعم الإنمائي والإنساني وحكومة العراق، نطاق عملها ليشمل تسع مدن محررة في محافظات ديالى ونينوى والأنبار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد معظم السكان المقيمين في مدينتي الدور ومكيشيفة بمحافظة صلاح الدين إلى ديارهم، بدعم من آلية التمويل، مما ساعد على إنشاء ممر آمن بينهم وبين

تكريت. وريثما يتم الانتهاء من أنشطة إزالة المتفجرات في الرمادي، قام البرنامج الإنمائي بتهيئة المعدات الحيوية مسبقا، بما في ذلك الشبكات المتنقلة والمولدات الكهربائية تمهيدا لإرسالها بمجرد إعلان سلامة المناطق. وفي أواخر آذار/مارس، جرى توسيع نطاق آلية التمويل لتشمل أربع مناطق أخرى مستعادة وأنشئت قناة تمويل ثانية لتحقيق الاستقرار على نطاق أوسع. وستركز هذه القناة الجديدة على المشاريع المتوسطة الحجم عالية التأثير لتوفير فرص عمل بأعداد كبيرة، والتشجيع على عمليات العودة الجماعية، ودمج الممرات بين المدن والمناطق التي تم تحقيق الاستقرار فيها.

٦٤ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة الناجين من العنف الجنسي والجنساني. ووصلت أفرقة الدعم المتنقلة التابعة لصندوق السكان إلى مئات الضحايا، بمن فيهم النساء والفتيات الهاربات من تنظيم الدولة الإسلامية، بينما وفرت مراكز المساعدة القانونية التي يدعمها البرنامج الإنمائي في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية المجانية لآلاف الناجين من بين السكان اللاجئين والمشردين. وواصل البرنامج الإنمائي أيضا العمل مع المنظمات غير الحكومية على إذكاء الوعي وتوفير التدريب بشأن إدارة حالات العنف الجنسي والجنساني والإحالات وأعمال الشرطة.

٦٥ - وخزّن سد الموصل، منذ إكمال إنشائه في عام ١٩٨٤، المياه المتدفقة من نهر دجلة واستُخدم لتوليد الكهرباء كما حدّ من خطر الفيضانات الموسمية. غير أن الإصلاحات اللازمة للحفاظ على سلامة بنية السد توقفت للأسف عندما احتل تنظيم الدولة الإسلامية هذا المرفق ودمر معداته. ورغم أن السد بات الآن تحت سيطرة الحكومة، فإن أجهزة الاستشعار في الموقع وفي المصب تشير إلى أن حجابه واقع تحت ضغط شديد، مما جعل خطر حدوث انفجار كارثي خطرا فعليا بل متزايدا. ومن شأن انهيار السد أن يؤثر بشكل مباشر على ثلث سكان البلد على الأقل. ولذا يجري بذل الجهود من أجل منع انهياره. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وافق رئيس الوزراء على إبرام عقد يسمح لشركة هندسية إيطالية بالبدء في أعمال صيانة السد.

٦٦ - وتعمل الأمم المتحدة مع السلطات العراقية للاستعداد لانهيار السد المحتمل. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، الحكومة على وضع واختبار نظام للإنذار في حالات الطوارئ وللاتصالات لتعبئة الدفاع المدني في حالة حدوث صدع في السد. وفي آذار/مارس، أوفد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من وحدته المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبيرا معنيا بالكوارث التكنولوجية لمساعدة

الحكومة على وضع بروتوكولات لتفعيل الدعم الدولي عند الضرورة. وسيكون لانهيار سد الموصل أيضا تأثير كبير على عمليات الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك سلامة وأمن الموظفين ومعاليهم.

واو - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦٧ - سيتم قريبا إكمال عملية صياغة إطار استراتيجي متكامل لعمل الأمم المتحدة في العراق للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيوفر هذا الإطار رؤية استراتيجية مشتركة لتعزيز تحقيق أهداف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في المجالات السياسية والإنمائية وفي مجال حقوق الإنسان استنادا إلى تحليل مستكمل للحالة.

٦٨ - ويواصل موظفو الأمم المتحدة في العراق العمل في بيئة أمنية متقلبة في ظل ظروف صعبة ويتعين على نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة أن ينفذ تدابير واسعة لإدارة الأمن من أجل التخفيف من حدة التهديدات السائدة. وتجلّت هذه الحقيقة بشكل صارخ عندما تم التحقق، في ١٥ شباط/فبراير، من مقتل الموظف بالبعثة عامر القيسي، بعد اختطافه في بعقوبة، ديالى، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ على يد مسلحين مجهولين.

٦٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مظاهرات كبيرة في أجزاء كثيرة من العراق، بما في ذلك تلك الواقعة بالقرب من مجمعات البعثة في بغداد. وواصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن التعاون مع أجهزة الأمن المعنية التابعة للحكومة العراقية للتخفيف من المخاطر التي تهدد سلامة الموظفين وأمنهم بسبب هذه الأحداث. وفي الوقت نفسه، تقوم الأمم المتحدة بالمتابعة مع إدارة الشؤون القانونية في وزارة الخارجية بهدف إبرام اتفاق مركز البعثة.

٧٠ - وما زالت محدودية توافر مرافق إقامة تستوفي معايير السلامة والأمن في بغداد لموظفي الأمم المتحدة الدوليين تحول دون قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها وأنشطتها البرنامجية. وبالإضافة إلى الوحدات السكنية البالغ عددها ١٨٥ وحدة والقائمة في مجمع دال - ٢، يجري تشييد ٩٩ وحدة إضافية، ومن المرجح أن يتم الانتهاء من عشر وحدات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦، وعشر وحدات أخرى بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على أن يتم الانتهاء من الوحدات المتبقية البالغ عددها ٧٩ بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧. وما زال الفريق القطري والبعثة بحاجة إلى مرافق إضافية للإقامة من أجل الاضطلاع ببرامجهما وعملياتهما في جميع أنحاء البلد.

رابعا - الملاحظات

٧١ - أتقدم بتحياتي إلى قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة وقوات الحشد الشعبي والمتطوعين من القبائل على ما حققوه من انتصارات مطّردة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وآمل أن يستمر هذا الزخم الإيجابي إلى أن يتم القضاء على ما يروج له تنظيم الدولة الإسلامية من عنف وكراهية.

٧٢- غير أنه يبقى واضحا أن العمليات العسكرية وحدها لن تقضي على خطر الإرهاب في العراق. فيجب على القادة السياسيين العراقيين التغلب على عدم الثقة فيما بينهم وعلى انقساماتهم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن رؤية موحّدة للمصالحة. وهم يحتاجون إلى تكثيف جهودهم للتوصل إلى حل وسط من شأنه أن يتيح اعتماد تشريعات رئيسية.

٧٣- وإنني أرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الوزراء من أجل المضي في الإصلاحات التي تمسّ الحاجة إليها في العراق. وأحث رئيس الوزراء على التشاور على نطاق واسع في كافة مراحل هذه العملية، وضمان التمثيل الشامل فيها أيضا، ولا سيما تمثيل النساء وجميع العناصر المتنوعة في العراق. ومن المهم أن تواصل الحكومة وجميع الجهات الفاعلة السياسية الاستماع إلى المطالب المشروعة للشعب العراقي بتطبيق إصلاحات حقيقية ومجدية، وحماية حقه في حرية التعبير والتجمع السلمي، وضمان سلامته في ممارسة هذه الحقوق.

٧٤- وتشكل إعادة الهيكلة الحكومية الخطوة الأولى لفتح الطريق أمام تعميق الإصلاحات، ولا سيما الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي من شأنها أن تحسن مستوى المعيشة لجميع العراقيين. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تشمل الجهود الجارية الرامية إلى زيادة الشفافية ومكافحة الفساد؛ وتفويض المهام المركزية إلى السلطات المحلية من أجل تحسين تقديم الخدمات؛ وتنفيذ التدابير الاقتصادية العملية التي من شأنها أن تساعد على إعادة هيكلة الإدارة المالية العامة وتحصيل الإيرادات وإدارة الأصول العامة؛ وتنويع الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات. وإنني أحث جميع الأحزاب السياسية العراقية على تقديم الدعم الكامل لرئيس الوزراء في جهوده لتنفيذ الإصلاحات التي يحتاج إليها الشعب العراقي بشدة والتي يطالب بها. وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم هذه الجهود من خلال التوجيه والمساعدة التقنية.

٧٥- كما تتطلب التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق تعاونا بين بغداد وأربيل في روح من الشراكة الحقيقية. ولا بد يظل الجانبان ملتزمين بالتوصل إلى تفاهم بشأن صادرات النفط وتقاسم الإيرادات ومرتبات البشمركة وغير ذلك من المسائل المعلقة. وإنني أحض

الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق على حل المأزق السياسي الراهن من خلال الحوار الشامل على أساس المبادئ الديمقراطية والقانونية.

٧٦- وتظل الأنشطة التي ستكفل السلام المستدام في أوساط المجتمعات المحلية بعد الانتصارات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية حيوية لتأمين استقرار العراق على المدى الطويل. وإنني أحث الحكومة على الاستمرار في إعطاء الأولوية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للمشردين إلى أماكنهم الأصلية في المناطق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية. ويشكل ما تشهده منطقة الرمادي من تلوث واسع النطاق بأجهزة التفجير المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب مصدر قلق بالغ. فنطاق هذا التلوث يفوق القدرات الوطنية في مجال التطهير. ويلزم على وجه الاستعجال حشد القدرات الدولية وتمويلها.

٧٧- كما لا يزال يساورني قلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن هجمات انتقامية ضد المجتمعات المحلية التي تحاول إعادة بناء حياتها في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك في مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها. وأكرر تأكيد دعوتي إلى حكومة العراق بأن تضع جميع المقاتلين والأسلحة تحت رقابة صارمة وأن تحاسب أولئك الذين ينتهكون القانون.

٧٨- وإني أدين بأشد العبارات الممكنة استمرار عمليات القتل والاختطاف والاغتصاب والتعذيب المستمرة التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية ضد العراقيين، والتي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بل وإبادة جماعية. وأدين بشدة أيضا استمرار الهجمات الانتحارية التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية في الأماكن العامة وأماكن العبادة، والتي تقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال. فلهذه الهجمات هدف واضح هو تأجيج التوترات الطائفية في العراق. ويجب على العراقيين الامتناع عن اللجوء إلى العنف والهجمات الانتقامية، لأن ذلك يقوض وحدة العراق وشعبه، ولا يخدم سوى مصلحة الإرهاب.

٧٩- ويساورني القلق من التقارير الواردة عن استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للمواد الكيميائية كأسلحة في هجماته على المدنيين وأفراد قوات الأمن. وإنني أدين أي محاولة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية لاستخدام العوامل الكيميائية كأسلحة، ذلك أن هذا الاستخدام محظور ويُعتبر انتهاكا بموجب القانون الدولي. وأهيب بالمجتمع الدولي دعم حكومة العراق في جهودها الرامية إلى التحقيق في تلك التقارير، وتوفير الرعاية المناسبة للأشخاص المتضررين وضمان مساءلة أي شخص يثبت تورطه في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة ضد المدنيين أو أفراد قوات الأمن.

٨٠- وأهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان مساءلة أفراد تنظيم الدولة الإسلامية عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها ضد الشعب العراقي، وأن يتخذ خطوات للاعتراف بخطورة جرائم تنظيم الدولة الإسلامية. وأحث كذلك حكومة العراق على اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة الجرائم والانتهاكات السابقة عبر منح المحاكم العراقية الولاية القضائية المناسبة على الجرائم الدولية المرتكبة في العراق، وضمان محاكمة الجناة في امتثال كامل للإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة التي يقتضيها القانون الدولي ودستور العراق.

٨١- وإنني أدينُ بأشد العبارات قتل الموظف بالبعثة عامر القيسي، عقب اختطافه على يد مسلحين مجهولين في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتقع على عاتق السلطات العراقية مسؤولية إجراء تحقيق شامل ومفتوح وتقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة. وأكرر دعوتي إلى السلطات للقيام بذلك.

٨٢- ولا تزال الأزمة الإنسانية في العراق تشكل مصدر قلق بالغ. وثمة حاجة ملحة إلى توفير موارد إضافية. وقد طلبت الأمم المتحدة وشركاؤها مبلغا قدره ٨٦٠ مليون دولار لعام ٢٠١٦ لتقديم الإغاثة الطارئة إلى ٧,٣ ملايين من العراقيين الضعفاء. ولم ترد سوى نسبة ١٥ في المائة أو مبلغ ١٢٨ مليون دولار، حتى الآن. ويظل التعجيل بتعبئة أموال إضافية، بما في ذلك لتقديم المساعدة في المناطق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية، إحدى أولوياتي الأكثر إلحاحا.

٨٣ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، ولموظفي الأمم المتحدة في العراق لجهودهم المتواصلة في مساعدة حكومة العراق وشعبه. وإنني على ثقة بأن الشركاء الدوليين، بما في ذلك الدول المجاورة للعراق، سيواصلون تقديم الدعم لممثلي الخاص في تنفيذ ولايته.